TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/52/L.2/Add.6
13 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثانية والخمسون
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
البند ٨(ب) من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثانية والخمسين

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

المتكلمون:

منسِّق المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
فلسطين
جمهورية الكونغو الديمقراطية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين
مصر باسم المجموعة الأفريقية
باكستان باسم المجموعة الآسيوية
المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي ورومانيا وبلغاريا المنضمتين إلى الاتحاد
إسرائيل
الولايات المتحدة
إندونيسيا
الأردن
الصين
جمهورية إيران الإسلامية
اليابان
تونس
بنن باسم أقل البلدان نمواً
جامعة الدول العربية

مذكرة للوفود

يعمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسَل طلبات إدخال التعديلات على البيانات التي أدلت بها فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥** على العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8102, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5654

(A) GE.05-52378 191005 201005

أنشطة التعاون التقني: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ٨(ب) من جدول الأعمال)

١- عـــرض **منسِّق المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني** "التقرير عن المساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/52/2). وقال إن للأونكتاد كمنظمة أن يشعر بالاعتزاز والرضا على المستوى المهني إذ يرى هـــذا الـــبرنامج يتحوَّل إلى مكوِّن مكتمل وحيوي من مكوِّنات المساعدة الدولية التي تقدَّم إلى فلسطين. وأضاف قائلاً إن التقرير يلخِّص التقدُّم المتواصل الذي أحرزه الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، وهي مساعدة مركَّزة وهامـــة وفعالـــة تقـــدَّم في حينها. كما أن التقرير يستقصي الأثر السلبي المستمر للأزمة وظروف الحرب التي تواجه اقتصاد الأرض الفلســـطينية المحـــتلة منذ خمس سنوات. ويتضمن التقرير، علاوة على ذلك، عدداً من الرسائل على صعيد السياسة العامـــة، وهـــي رسائل تتصل بالعمليتين المتلازمتين المتمثلتين في إصلاح الاقتصاد الفلسطيني وإنشاء المؤسسات الاقتصادية اللازمـــة لإقامة دولة فلسطينية، وفقاً للرؤية التي عبّر عنها القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة والـــذي شكّل علامة فارقة. وقال إن التقرير يبين الكيفية التي تجمع بها أمانة الأونكتاد بين النشاط البحثي القوي الموجَّه نحو التنمية والتعاون التقني المركّز والفعال من حيث الكلفة بالاستناد إلى الدعم المقدم من جميع أعضاء الأونكتاد.

٢- وأضاف قائلاً إنه رغم أنه يبدو أن التراجع الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٠ قد توقّف الآن، فإن تقرير الأمانة يعرض بعض الحقائق الهامة بشأن الواقع الاقتصادي الذي يواجه الشعب الفلسطيني نتيجة للصراع والاحتلال المســـتمرين منذ وقت طويل. وسلّط الضوء على أبرز تلك الحقائق. وقال إن من المؤكد أن الحقائق القائمة على الأرض تســـتدعي التوقف عندها لدى صياغة السياسات الاقتصادية والإنمائية التي ستُنتَهج في المستقبل، ذلك لأنه من الواضح أن الاقتصـــاد الفلســـطيني يعاني من تشوُّهات واختلالات لا يمكن لأية "وصفة" عادية من وصفات الإصلاح الاقتصادي أو تحريـــر الـــتجارة معالجـــتها معالجة ناجعة. وأشار إلى أن السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي قد وضعا معايير لقياس أداء الإصـــلاح الاقتصادي بالنسبة للمستقبل القريب، وهو ما يتطلب في مجال الإدارة الاقتصادية وحده سلطات وقدرات لا تتوفر عادة إلا للدول ذات السيادة. وفي حين أن مثل هذه الإصلاحات يمكن أن تساعد في تهيئة الأوضاع اللازمة لإقامة دولـــة فلسطينية قابلة للحياة، فإن من الإنصاف التساؤل عمّا إذا كانت هذه الإصلاحات ينبغي أن تُعتبر شروطاً مسبقة لإقامة الدولة. وبالتالي فإن التقرير يدعو إلى برنامج إصلاح من أجل إقامة الدولة يكون موجَّهاً لصالح الفقراء ويقوم على المشاركة الواسعة على أساس الأخذ بنهج إزاء التجارة دافِعُه التنمية لا بنهج إزاء التنمية دافِعُه التجارة.

٣- وتـــابع قـــائلاً إن تطـــورات هامة قد حدثت منذ الانتهاء من إعداد التقرير، مع قيام إسرائيل، من جانب واحد، بالانفصـــال عن غزة. وقال إن هذه الخطوة الجريئة والحاسمة قد لقيت استحسان جميع الأطراف واعتُبِرت نقطة تحوُّل فاصلة، فهـــي المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بتفكيك مستوطنات في الأرض المحتلة. وأشار إلى أن البنك الدولي قد اضطلع بدور الـــريادة ضـــمن المجـــتمع الدولي في محاولة تحقيق أقصى زيادة في الفوائد التي يمكن أن تنشأ عن هذا التطور، بينما يضطلع الأونكـــتاد ومعظـــم الوكـــالات الأخرى بدور داعم وهادئ. إلا أنه يبدو أن الشروط الضرورية التي حُدِّدت لجعل عملية الانفصـــال عـــن غزة في صالح كل من إسرائيل وفلسطين لم تتحقق حتى الآن. ولا يمكن للأونكتاد إلا أن يضم صوته إلى أصوات أولئك الذين يتطلعون إلى تحقُّق العوائد الاقتصادية لعملية الانفصال في الأرض المحتلة بحيث يتسنى للطرفين أن يدخلا في فترة من الانخراط في العمل البنّاء والعودة إلى عملية السلام.

٤- كما استعرض المتحدث أهم تجارب النجاح في المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني والتي لا تزال تتوسع رغم نقص الموارد اللازمة لأداء وظائف الدعم المركزي من أجل تقديم مساعدة مكثّفة إلى الشعب الفلسطيني حسب ما تتطلبه الولاية التي أُسندت إلى الأونكتاد في كل من بانكوك وساو باولو. فما لم يتم في وقت قريب تحديد وسائل يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر لتوفير ما يكفي من الموارد لهذا البرنامج، حسب ما تقرر في الأونكتاد الحادي عشر، فسوف تضطر الأمانة لتقليص مستوى ونطاق دورها في هذا المجال في عام ٢٠٠٦، رغم كونها مستعدة لتوسيع وتكثيف عملها. وأبرز المساهمة الملموسة التي يقدمها الأونكتاد للمؤسسات الفلسطينية وجهود بناء الدولة من خلال مشاريع كإنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني، وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (برنامج إمبريتيك)، وتحديث الجمارك وأتمتتها (النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية)، والأعمال التحضيرية اللازمة لحصول فلسطين على مركز المراقب لدى منظمة التجارة العالمية. وقال إن الأمانة ستسعى، في اضطلاعها بعملها في هذه المجالات وغيرها، إلى الاستجابة بعناية للاحتياجات والأوضاع الفلسطينية الخاصة، على أساس التشاور الوثيق مع فلسطين. وفي الختام، قال إنه بالنظر إلى أن الأمانة سوف تواصل تنفيذ برنامج المساعدة هذا خلال فترة السنتين التالية، فلا بد من الحصول على دعم من جميع أعضاء الأونكتاد من أجل المحافظة على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن وتعبئة ما يكفي من الموارد من خارج الميزانية.

٥- وأعرب ممثل **فلسطين** عن شكره للأمانة على إعداد التقرير وعرضه، وعلى ما تقدمه من مساعدة إلى الشعب الفلسطيني. كما أعرب عن ثقته بأن الأونكتاد سيتمكن، في ظل قيادة الأمين العام الجديد، من الحصول على المزيد من الموارد من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية بغية تحسين المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني. وقال إن السلطة الفلسطينية تواجه مهمة شاقة تتمثل في تحقيق انتعاش اقتصادي سريع، مع صياغة استراتيجيات إنمائية فعالة للتصدي لمشاكل ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الفقر. وأوضح أن هذه المهمة تصبح أكثر صعوبة بالنظر إلى التعقيدات التي تنطوي عليها صياغة خطة استراتيجية سليمة ضمن إطار مؤسسي ضعيف واحتلال مستمر منذ فترة طويلة، بالإضافة إلى جوانب القصور المتأصلة في بروتوكول باريس الاقتصادي. وبالتالي فإن فلسطين تواجه اقتصاداً سياسياً يتسم بالاعتماد القسري وببيئة حرب لا يمكن التنبؤ بها.

٦- وأضاف قائلاً إن القيادة الجديدة للشعب الفلسطيني قد شرعت في عملية إعادة بناء المؤسسات والاقتصاد الممزَّق. وهذه العملية تتطلب الأخذ بنهج يقوم على ثلاثة أركان: إجراء إصلاح سياسي واقتصادي، وهذا يتطلب تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وإنعاش القاعدة الاقتصادية المتقلصة من خلال تصميم سياسات تكون في صالح الفقراء وتوسِّع نطاق الفرص الاقتصادية وتحد من نقص المناعة؛ وزيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية الضعيفة وصياغة سياسات سليمة تفضي إلى النمو والتنمية.

٧- وتابع قائلاً إن تنمية القطاع الخاص تتطلب توفُّر بيئة مواتية وسياسات تهدف إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق النمو المطّرد. وقد تحقّق ذلك في اقتصادات أخرى في ظل وجود دول قوية تتوفر لها السيادة والقدرة السياسية على إدارة اقتصاداتها. وأوضح أن إجراء الإصلاحات قبل إقامة الدولة هو أمر غير واقعي في حالة فلسطين بالنظر إلى أن الإصلاح يمثِّل عملية طويلة تتطلب، لكي تكون فعالة، لا توفر الإرادة السياسية فحسب وإنما السيادة أيضاً. وقال إن الإصلاح هو مطلب وطني، وهو ينفَّذ من خلال الأخذ بنهج يقوم على أساس المشاركة، ولكن اعتبار الإصلاح شرطاً مسبقاً لإقامة الدولة إنما يتجاهل التشكيلات السياسية التي تعمل المؤسسات الفلسطينية في ظلها. وأشار إلى أن سياسات

الاحـــتلال الإسرائيلي قد فرضت حدود الاقتصاد الفلسطيني الذي هو مجبر على العمل ضمن قاعدة أراضٍ متقلّصة وغير متصلة بعضها ببعض.

٨- وقـــال إن أنشـــطة الاستيطان الإسرائيلي المكثّفة في الضفة الغربية، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة وما حولها تقوِّض الأهداف الوطنية الفلسطينية وتعرِّض للخطر حل الدولتين الذي يتجسد في خارطة الطريق التي تحظى بتأييد دولي. وأوضـــح أن لهـــذه السياســـات والممارسات الإسرائيلية آثاراً اقتصادية سلبية لأنها قطعت الروابط بين الأسواق الداخلية وحالت دون إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وكلاهما أمران أساسيان لتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي ذي المـــنحى التصـــديري. وكمثال على العقبات الإسرائيلية أمام التنمية الفلسطينية، أشار إلى تأثير بناء الجدار والأنشطة الاســـتيطانية عـــلى قطاع الزراعة. وأوضح أن الأراضي التي تم ضمها نتيجة لبناء الجدار هي أخصب الأراضي في الضفة الغربـــية، بينما أدت القيود المفروضة على نقل المحصول إلى الحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق، وإلى ارتفاع تكاليف النقل إلى مستويات لا يمكن تحمُّلها.

٩- وعـــلاوة على ذلك، فإن بروتوكول باريس الذي يُضفي فعلياً طابعاً مؤسسياً على سياسات إسرائيل المتمثِّلة في تحويـــل الاقتصاد الفلسطيني منذ الاحتلال في عام ١٩٦٧ إلى اقتصاد تابع يخضع لسيطرتها قد أدى أيضاً دوراً رئيسياً في تزايد حدة هشاشة الاقتصاد وتبعيته. وفي ظل مثل هذه البيئة غير المواتية الخارجة عن سيطرة الحكومة الفلسطينية، لا يمكن حـــتى لأقـــوى وأكفأ وأنجع السياسات الموجّهة لصالح الفقراء أن تحقق بسهولة نتائجها المرجوّة. وعلى الرغم من مشاعر الابتهاج التي لم تدم طويلاً عقب انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية التي كانت قائمة فيه، فإن غزة لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهي تشكِّل أكبر سجن مفتوح في العالم حيث يُحبس ١,٣ مليون فلســـطيني بين الأنقاض والبُنى التحتية المضعضعة. ولا تزال إسرائيل تتحكم بالحدود البرية والمجال الجوي والبحري. ويمثِّل إصرار إسرائيل على مواصلة السيطرة على حركة الأشخاص والبضائع عند الحدود الفلسطينية مع مصر دليلاً واضحاً على استمرار سلطة الاحتلال في التحكُّم بالاقتصاد الفلسطيني.

١٠- وفي الخـــتام، قـــال المتحدث إنه بينما واجهت البلدان النامية التي نالت استقلالها قبل عقود من الزمن تحديات رئيسية في سعيها إلى تحقيق التنمية، فإن الشعب الفلسطيني الذي ما برح يعاني من احتلال إسرائيلي طال أمده يواجه مهمة مـــزدوجة تتمـــثل في الســـيطرة على الأضرار الناشئة عن هذا الاحتلال ومحاولة تحقيق التنمية في الوقت نفسه. وقال إن فلسطين ممتنّة لجميع أشكال المساعدة والدعم المقدمَيْن من أجل التخفيف من وطأة التأثير الخطير للاحتلال الإسرائيلي. إلا أن أفضل طريقة لمساعدة الشعب الفلسطيني هي في ممارسة الضغط على إسرائيل لكي تُنهي احتلالها.

١١- وأعرب ممثل **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، الذي تحدث باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، عن شكره للأمانة على تقريـــرها المفيد الذي يسلط الضوء على أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد كما يتضمن تحليلاً شاملاً لحالة الاقتصـــاد الفلســـطيني الذي مزقته الحرب والتشوهات التي أصابته نتيجةً لسنوات من الاحتلال والاعتماد على الاقتصاد الإســـرائيلي، والـــتحديات التي يواجهها في أعقاب خمس سنوات من التراجع. ولاحظ أنه رغم الظروف البالغة الصعوبة وتركـــيز المـــانحين على جهود الإغاثة، تم إحراز تقدم هام في أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى فلسطين. وذكَّـــر بخطـــة عمل بانكوك وبتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو، وحث المجلس على مواصلة تقديم الدعم للأنشطة المتبصِّرة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية من أجل بناء الدولة المرتقبة.

١٢- وأشار إلى الصورة القاتمة التي تواجه الشعب الفلسطيني وشدد على عدد من التحديات التي تواجه المسؤولين عن رسم السياسات الفلسطينية، بما في ذلك فقدان ثلث مكاسب الرفاه بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤؛ وتزايد الفقر؛ حيث يعيش ما نسبته ٦١ في المائة من الأسر الفلسطينية دون خط الفقر؛ وتآكل القدرة الإنتاجية؛ وتزايد الاعتماد على الواردات، وبخاصة من إسرائيل؛ والارتفاع المستمر في مستوى الاستيعاب المحلي؛ والتحول عن الاستثمار إلى الاستهلاك في تخصيص الموارد.

١٣- وأعرب عن تأييده للدعوة التي تضمنها التقرير للأخذ بنهج إزاء التنمية يقوم على أساس التوافق الوطني ولإجراء إصلاحات اقتصادية وتجارية تكون في صالح الفقراء وفي اتجاه النهوض بالمسؤولية عن إقامة الدولة. وقال إن جهود الإعمار والتنمية ينبغي أن تركّز على الأجل الطويل. إلا أن حيز التحرك المحدود جداً المتاح للمسؤولين عن رسم السياسات العامة يجعل التصدي لهذه التحديات أمراً غير ممكن عملياً. وفي هذا الصدد، دعا إلى إتاحة حيز تحرك كاف للسلطة الفلسطينية على صعيد السياسة العامة لكي ترسم خارطة طريق للسياسة الاقتصادية خاصة بها تفضي إلى إقامة الدولة، مع ضمان التماسك بين الأهداف الفورية والأهداف الاستراتيجية. وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي تضمنه التقرير ومفاده أنه يمكن للسلطة الفلسطينية أن تستفيد من تجارب بلدان شرقي آسيا وغيرها من البلدان التي نجحت في تحقيق نمو سريع في ظل أزمات وصراعات سياسية. وفي الختام، قال إنه يؤيد بالكامل الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وفقاً للولاية التي أسندت إليه في بانكوك وساو باولو، وطلب إلى المجلس أن يدعو إلى توفير ما يكفي من الموارد لهذا البرنامج من أجل ضمان تقديم مساعدة فعالة لدعم السلطة الفلسطينية في العملية التحضيرية لإقامة الدولة وفقاً لحل الدولتين.

١٤- وأعربت ممثلة **مصر**، التي تحدثت باسم **المجموعة الأفريقية**، عن تأييدها للبيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما أعربت عن تأييدها الكامل لقيام الدولة الفلسطينية على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة، وشددت على الحاجة الملحة لإنشاء المؤسسات اللازمة لإدارة هذه الدولة بكفاءة. وقالت إنها توافق على ما جاء في التقرير من أن السلطة الفلسطينية قد اتخذت بالفعل خطوات ملموسة في مجال الإدارة الاقتصادية وأن المهام التي حددها المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية نفسها هي مهام أقل ما يقال فيها إنها تطرح تحديات يتعين التصدي لها، وبخاصة في ضوء الأوضاع الاقتصادية الموهنة الناشئة عن خمس سنوات من الحملات الإسرائيلية وقرابة أربعة عقود من الاحتلال والاعتماد على إسرائيل.

١٥- وأعربت عن ارتياحها للتقدم الهام الذي أُحرز في تنفيذ برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية، على الرغم من الظروف الميدانية البالغة الصعوبة ومن تركيز الجهات المانحة على جهود الإغاثة. وقالت إن من المهم بالتالي أن يُقدم أعضاء المجلس الدعم لأنشطة الأونكتاد المتبصِّرة التي تهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية في اتجاه بناء المؤسسات الضرورية لإقامة الدولة المرتقبة. وهذا يتطلب، حسبما دعا إليه توافق آراء ساو باولو، توفير موارد كافية من أجل مواصلة تقديم المساعدة التقنية في الميدان وكذلك لدعم الإدارة الأساسية للأمانة في جنيف. وشددت على أنه لم يتم بعد توفير هذه الموارد حسبما هو مطلوب.

١٦- وأضافت قائلة إن التحديات التي تنطوي عليها الأزمة المستمرة تتعاظم نتيجةً للضيق الشديد في حيز التحرك المتاح للمسؤولين عن رسم السياسات العامة الفلسطينية من أجل الخروج بالاقتصاد من حالة التراجع التي يبدو أنه لا نهاية لها. ودعت المجتمع الدولي إلى تزويد السلطة الفلسطينية بكل ما يلزم من أجل الخروج بالاقتصاد من هذا المأزق. وقالت إنها توافق على ما جاء في التقرير من أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تشوهات نشأت عن سنوات من التدمير وعقود من

الاحتلال، وعن تنمية غير متوازنة تخدم أساساً مصلحة سلطة الاحتلال. وأوضحت أنه لكي يكون لأي إصلاح أو نظام تجاري تأثيرٌ ذو معنى، فلا بد من تصحيح هذه الاختلالات أولاً. كما أعربت عن موافقتها على ما جاء في التقرير من أن التحديات التي تواجه المسؤولين عن رسم السياسات العامة الفلسطينية تتطلب سلطات لا تتوفر عادة إلا للدول ذات السيادة. والتصدي لهذه التحديات قد يساعد في إيجاد الشروط اللازمة لإقامة دولة فلسطينية قادرة على الحياة. إلا أنها شككت في ما إذا كان ينبغي اعتبار هذه الشروط شروطاً مسبقة لإقامة الدولة.

١٧- وأبرزت المتحدثة قدرة الأمانة على الاستجابة للاحتياجات الفلسطينية في المستقبل، حسبما يعكسه التوسع المتواصل لبرنامجها الخاص بتقديم المساعدة التقنية. وقد أدى هذا إلى تمكين الشعب الفلسطيني من فرض "حقائق على الأرض" لا رجوع فيها، وهي ضرورية لإقامة الدولة الفلسطينية المرتقبة وذات السيادة. وحذّرت من أن استمرار نقص الموارد المتاحة لأداء وظائف الدعم المركزي التي تضطلع بها وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٤ يُهدد التنفيذ السلس لبرنامج تقديم المساعدة وإحرازه نتائج مرضية. وقالت إن الأونكتاد لا يزال يعمل في ظل قيود شديدة، مما يؤثر سلباً على اضطلاعه بالولاية التي أُسندت إليه في بانكوك وساو باولو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأوضاع السائدة على الأرض، والقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة التنقل والوصول إلى الميدان من قِبَل موظفي الأونكتاد وموظفي المشاريع والخبراء الاستشاريين، لا تزال تحد من نطاق ووتيرة أنشطة المساعدة التقنية. واختتمت المتحدثة كلامها بقولها إنه ينبغي لجميع أعضاء الأونكتاد المعنيين أن يعملوا بنشاط مع الأمانة من أجل توفير القدر الكافي من الموارد التي اعتبر توافق آراء ساو باولو أنها ضروريةٌ لكي يستطيع الأونكتاد أن يواصل تكثيف المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني.

١٨- وأعرب ممثل **باكستان**، الذي تحدث باسم **المجموعة الآسيوية**، عن تأييده للبيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، كما أعرب عما تشعر به مجموعته من قلق إزاء تدهور أحوال المعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٩- وقال إنه بالرغم من أن الأونكتاد قد حقق بعض النجاح في مساعدة فلسطين، تظل هناك حقيقة مفادها أن اقتصاد الضفة الغربية وغزة هو الآن أصغر بنسبة ١٥ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٩، وأن الفقر لا يزال يتزايد، حيث إن نحو ثلثي الأُسر الفلسطينية تعيش دون خط الفقر بينما يعيش ثلث السكان في حالة فقر مدقع. ولذلك فإنه من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله. وأشار إلى الخطوات الهامة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في مجال الإدارة الاقتصادية. وقال إن من المهم دعم تلك الجهود من أجل تمكين السلطة الفلسطينية من صياغة وتنفيذ سياسات إنمائية تُدمج فيها بالكامل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن هذا سوف يشكل تحدياً رئيسياً، ولا سيما في ضوء الظروف التي جعلت التقرير يصف فلسطين بأنها اقتصاد مزقته الحرب.

٢٠- وأضاف قائلاً إن المجموعة الآسيوية تؤيد بالتالي الدعوة إلى تنفيذ برنامج إصلاح من أجل إقامة الدولة يكون موجهاً لصالح الفقراء ويستند إلى نهج يقوم على المشاركة الواسعة لضمان أن يكون الفقراء هم المستهدفين على الوجه الصحيح، فضلاً عن ضمان تدعيم وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لجهود إعادة الهيكلة الاقتصادية وخطط إقامة الدولة أن تتمحور حول أهداف كمية ذات آجال زمنية محددة، ودعم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر لها مقومات البقاء والاستمرار، وخلق فرص العمل والحد من الفقر. وقال إن تجارب البلدان الآسيوية الأخرى في مجال بناء الدولة والتنمية يمكن أن تُقدم دروساً مفيدةً حول أفضل الممارسات التي يمكن الاستناد إليها خلال عمليات تخطيط وتنفيذ السياسات العامة.

٢١- وفي الختام، لاحظ أهمية التنفيذ الكامل لأحكام توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو، بما يشمل تلك المجالات ذات الصلة بالنقاش الجاري اليوم. وهذا يتطلب توفير ما يلزم من موارد ودعم للأمانة لا لأغراض أنشطة المساعدة التقنية فحسب وإنما أيضاً لأغراض عمليات تحليل السياسات التي قد تكون وثيقة الصلة بتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة تفعيل مفهوم إتاحة حيز للتحرك على صعيد السياسة العامة. وقال إنه يتطلع إلى اضطلاع الأونكتاد بمزيد من العمل في هذا المجال، وإلى تحقيق نتائج ملموسة في تدعيم الاقتصاد الفلسطيني وسياسته الإنمائية.

٢٢- وأعرب ممثل **المملكة المتحدة**، الذي تحدث باسم **الاتحاد الأوروبي ورومانيا وبلغاريا المنضمتين إلى الاتحاد**، عن موافقته على توصية الأمانة بأن تكون جهود التنمية الفلسطينية قائمة على أساس الأخذ بنهج إزاء التجارة دافعه التنمية لا بنهج إزاء التنمية دافعه التجارة. وأعرب عن تقديره للدعم والمساعدة المتواصلين اللذين يقدمهما الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني رغم قيود الميزانية. كما أعرب عن شكره لموظفي الأونكتاد على عملهم.

٢٣- وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي قد زاد من المساعدة المالية التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني لتصل إلى ٢٤٠ مليون يورو في السنة يُخصص منه ما مقداره ٦٠ مليون يورو لإنعاش الاقتصاد وإنشاء المؤسسات اللازمة لتحقيق النمو. كما أن الاتحاد الأوروبي قد خصص مبلغ ٠٠٠ ٧٣٠ يورو في عام ٢٠٠٥ لدعم أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد، بما في ذلك إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني وتوسيع نطاق العمل بنظام الأونكتاد الآلي لتجهيز البيانات الجمركية ليشمل حدود غزة مع مصر.

٢٤- ونوَّهت ممثلة **إسرائيل** بالتقرير الذي أعدته الأمانة بشأن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وقالت إن إسرائيل تؤيد العمل الهام الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. وأشارت إلى أن جميع الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني هي من القضايا الرئيسية في بناء اقتصاد تنافسي وقابل للحياة ومؤسسات اقتصادية متطورة، وهو ما يخدم مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

٢٥- إلا أن إسرائيل لا تزال تتساءل، دون أن تتلقى جواباً حتى الآن، حول أسباب وجود بند محدد بشأن هذه المسألة ضمن جدول الأعمال، وحول أسباب تكريس مناقشة خاصة بشأن الاقتصاد الفلسطيني دون غيره من الأوضاع الاقتصادية في مناطق ليست أفضل حالاً ويمكن أن تستفيد هي أيضاً من اهتمام الأونكتاد. فلو كان التقرير قد ركّز حقاً على الأنشطة التي حددها الأونكتاد فيما يتعلق بأداء ولايته الفريدة المتمثلة في بناء القدرات في مجال التجارة والتنمية لكان بوسع إسرائيل أن تؤيد تقرير هذه السنة إلى جانب غيرها من أعضاء الأونكتاد. إلا أنه من المؤسف أن واضعي التقرير قد آثروا مرة أخرى - بل وأكثر من المعتاد - عرض تقرير سياسي ضيق ومنحاز. فهذا التقرير، الذي يركز تركيزاً مُفرطاً على الماضي، قد فقد أهميته لأنه لم يأخذ في الاعتبار المبادرة التي لم يسبق لها مثيل، أي انفصال إسرائيل عن قطاع غزة. فانتهاء السيطرة الإسرائيلية على غزة يتيح للفلسطينيين تنمية اقتصادهم وبناء مجتمع شفاف وديمقراطي يسعى إلى السلم ويخضع لسيادة القانون.

٢٦- وتابعت قائلة إنه حتى قبل حدوث الانفصال الإسرائيلي عن غزة، كانت هناك دلالات على أن الحالة الاقتصادية الفلسطينية قد بدأت تنتعش. وقد لاحظ تقرير الأونكتاد أن عام ٢٠٠٣ قد شهد تحسُّناً في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن التقرير يعود بعد ذلك ليدّعي حدوث تراجع اقتصادي في السنة التالية. وعلى النقيض مما ورد في هذا التقرير، فإن البنك الدولي وكذلك الجهاز المركزي الفلسطيني

للإحصـــاء، قـــد أشارا إلى أن النمو الاقتصادي قد تواصل في عام ٢٠٠٤ وفي بداية عام ٢٠٠٥. وأضافت قائلة إن التقرير يشـــير إلى "السنوات الأفضل" للاقتصاد الفلسطيني، أي سنوات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩، مقابل "السنوات الأسوأ" منذ عام ٢٠٠٠. إلا أن الـــتقرير لم يذكر السبب الواضح لهذا التراجع، ألا وهو القرار اللامسؤول الذي اتخذته القيادة الفلسطينية في ذلـــك الوقت لدفع المنطقة نحو دائرة عنف مضطربة. وقالت إنه ليس لديها شك في أن من شأن وقف الإرهاب الفلسطيني الـــيوم أن يمكّن الاقتصاد الفلسطيني من الانتعاش والنمو بصورة أساسية. وأشارت إلى أن إسرائيل ما برحت تبذل قصارى جهدهـــا، حتى في ظل أوضاع أمنية خطيرة، من أجل الحفاظ على تماسك نسيج الحياة المدنية. وقد اشتمل ذلك على تمكين عشـــرات الآلاف مـــن الفلسطينيين من دخول إسرائيل على أساسٍ يومي من أجل العمل، ولأغراض تجارية، ولتلقي العلاج الطبي.

٢٧- وقالـــت إن إسرائيل قد كررت على مر السنين تأييدها لتدعيم الاقتصاد الفلسطيني ورحبت بالدعم الذي يقدمه الأونكـــتاد للمســـاعدة في تحقيق هذا الهدف. إلا أن الأونكتاد لن يخدم الفلسطينيين كثيراً من خلال إعطاء صورة ناقصة للحقائق أو من خلال إلقائه اللوم على جانبٍ واحد بينما يبرئ الجانب الآخر. وعلى الرغم من أن التقرير يدعو إلى إجراء إصلاحاتٍ في السلطة الفلسطينية، فإنه يتجنب تناولَ بعض القضايا البالغة الأهمية مثل الفساد والاحتكارات والافتقار إلى الشفافية وعدم وجود بيئة تمكينية. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير ينتقد الاتفاق التجاري بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ولا يشير إلى جوانبه الإيجابية العديدة التي تعود بالفائدة على الفلسطينيين مثل استقرار الأسعار والتحصيل الكفؤ للضرائب وضـــريبة القيمة المضافة. فهذا الاتفاق قد أُبرم بعد إجراء مفاوضات ثنائية مكثفة، وليس من الممكن تعديله أو تنقيحه إلا بالتراضي بين الطرفين.

٢٨- وفي الخـــتام، قالـــت إنه بالرغم من التناقضات الكثيرة التي وردت في التقرير، ينبغي تركيز الاهتمام على أنشطة وبـــرامج الأونكـــتاد وليس على ما تضمنه التقرير من جوانب سياسية وغير متوازنة. وأعربت عن أملها بأن يظل عمل الأونكـــتاد مُركّزاً على النهوض بولايته كما ترد في توافق آراء ساو باولو الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٤، وبأن يتم تكريس تقرير السنة القادمة لتناول الأنشطة والمشاريع التنفيذية. وقالت إن إسرائيل تعتقد بقوة بأن أنشطة بناء القدرات والتعاون الـــتقني تمثل الطريقة الفُضلى لتحقيق التأثير الأقصى على التنمية الاقتصادية. واختتمت كلامها بقولها إن إسرائيل مستعدةٌ للعمل إلى جانب الفلسطينيين من أجل تحسين اقتصادهم.

٢٩- وقالـــت ممـــثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إن الانسحاب التاريخي لإسرائيل من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية يشكل خطوةً في اتجاه حلّ الصراع حلاً سلمياً. وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تعمل مع كلا الطرفين، وكذلك مـــع المجـــتمع الدولي، من أجل تحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنباً إلى جنبٍ في سلمٍ وأمنٍ. وأعربـــت عن شكرها للأمانة على عرض هذا البند وعلى إعداد التقرير الذي يبيِّن بوضوح التحديات التي تواجه التنمية الاقتصـــادية الفلسطينية. وشددت على الأولوية المتمثلة في إعادة الاقتصاد الفلسطيني إلى مسار النمو المستدام، وأوضحت أن الولايات المتحدة هي أكبر مانحٍ للضفة الغربية وغزة، حيث قدمت ما يزيد عن ٢٥٣ مليون دولار من المعونة في السنة المالية ٢٠٠٣. وفي السنة المالية ٢٠٠٥، بلغ الدعم المقدم من الولايات المتحدة ٢٢٥ مليون دولار، بما في ذلك ٥٠ مليون دولار في شكل مساعدة مباشرة قُدمت إلى السلطة الفلسطينية لأغراض إعادة بناء غزة. وبالنسبة لعام ٢٠٠٦، يصل مبلغ المساعدة المطلوب إلى ١٥٠ مليون دولار.

٣٠- وأضـــافت قائلةً إن الولايات المتحدة تواصل التشاور الوثيق مع الطرفين ومع اللجنة الرباعية فيما يتعلق بمسائل المعابر الحدودية، والربط بين الضفة الغربية وغزة، والحواجز أمام حركة التنقل في الضفة الغربية، ومطار/ميناء غزة. وقالت إن إقامـــة الدولة الفلسطينية تتطلب الاهتمام المتجدد للسلطة الفلسطينية بإجراء الإصلاحات في مجالات مكافحة الفساد، والشـــفافية والمســـاءلة، واســـتعادة سيادة القانون والنظام. وأوضحت أن على الإسرائيليين والفلسطينيين، على السواء، التزامات بموجب خارطة الطريق؛ إذ يتعين على السلطة الفلسطينية أن تتصدى للعنف، وأن تفكك البنية التحتية للإرهاب، وأن توحِّـــد القوات الأمنية؛ ويتعين على إسرائيل أن تفكك المراكز الاستيطانية الأمامية غير المُرخَّص لها وأن تنهي التوسع الاستيطاني. وشددت على أهمية التعاون والمساعدة على المستويين الإقليمي والأقاليمي من أجل إحراز تقدم في المستقبل. وقالت إن للأونكتاد في هذا الصدد دوراً يؤديه في مساعدة الشعب الفلسطيني. واختتمت كلامها بقولها إن الأمانة تضطلع بعملٍ جيدٍ في ظل أوضاعٍ صعبةٍ.

٣١- وأعـــرب ممثل **إندونيسيا** عن تأييده للبيانين اللذين أُدلي بهما باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الآسيوية**، وأشاد بالتقرير الذي أعدته الأمانة بشأن الاقتصاد الفلسطيني. وقال إن التطورات التي حدثت مؤخراً في الأرض الفلسطينية المحـــتلة والتي تمثلت في الانفصال الإسرائيلي من جانب واحد عن فلسطين لم تؤد إلى نشوء بيئة تفضي إلى تحسين أحوال معيشة الشعب الفلسطيني. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ كل الخطوات الضرورية لوضع حد لاستمرار العمليـــات الحربية الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة وذلك من أجل إتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني لتحسين ظروف حياته. ونوّه بالمشاركة المستمرة للأونكتاد في مساعدة الشعب الفلسطيني رغم عدم كفاية الموارد الخارجة عن الميزانية، مما يعوق الجهود المبذولة للاضطلاع بالولاية التي أُسندت إلى الأونكتاد في بانكوك وساو باولو.

٣٢- وتابع قائلاً إنه قد ثبت أن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل آخذ في التزايد، حسبما يدل عليه أثر الإفقار المترتـــب عـــلى قيام إسرائيل بتشديد القيود المفروضة على حركة التنقل والتي تقترن بسياسة منهجية تتمثل في عمليات الإغلاق الداخلية والخارجية التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية وغزة. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يجد طريقة لـــتمكين الاقتصـــاد الفلسطيني من الخروج من حالة اعتماده على إسرائيل. وشدد على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية لاســـتعادة الســـلم في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية ولرفاه الشعب الفلســـطيني. وأوضـــح أن التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية في استعداداتها لإقامة الدولة تتطلب تقديم المزيد من المساعدة الدولية للإسهام في توفير الموارد الخارجة عن الميزانية واللازمة للأونكتاد في ما يبذله من جهود لمساعدة الشعب الفلسطيني. وقال إنه يتفق مع ما جاء في التقرير من أن برنامج الإصلاح الفلسطيني من أجل إقامة الدولة ينبغي أن يكون قائمـــاً عـــلى أساس الأخذ بنهج إزاء التجارة دافعه التنمية وليس بنهج إزاء التنمية دافعه التجارة. وأشار إلى أن مثل هذا الـــبرنامج يجـــب أن يصاغ ضمن إطار يقوم على أساس توافق وطني يحدد على نحو لا لبس فيه أولويات التنمية الموجهة لصالح الفقراء فضلاً عن أولويات الإصلاح.

٣٣- وأعرب ممثل **الأردن** عن شكره للأونكتاد على تقريره وعلى العرض الذي قدمه ممثل الأمانة. وقال إنه من المقلق ملاحظـــة مـــا تضمنه التحليل الوارد في التقرير لحالة الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب من أرقام تدل على حدوث انخفاضـــات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، وعلى حدوث زيادات كبيرة في الكلفة التراكمية للفرص الاقتصادية الضائعة وبالتالي تزايد الفقر. وقال إن كل هذا هو نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية التي أدت إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية وتآكل القاعدة الاقتصادية والتحول في الإنفاق من الاستثمار إلى

الاستهلاك. وأشار إلى أن ثلثي السكان يعيشون دون خط الفقر، بينما يعيش ثلثهم في حالة فقر مدقع، وبالتالي فإنه ليس من الممكن التحدث عن التنمية والنمو. وقال إن التقرير يبين بوضوح صعوبة بناء اقتصاد فعال في ظل الاحتلال الأجنبي وحالة الحرب.

٣٤- وتابع قائلاً إنه مما يؤمل أن يكون في التطورات الأخيرة بصيص من الأمل ربما يبشر بتغيير العلاقة العدائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وأوضح أن الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الأمني والسياسي للشعب الفلسطيني مثلما ترتبط بالإجراءات والخطوات الإصلاحية. فمن شأن السلم والأمن أن يمكنا السلطة الفلسطينية من التركيز على تصحيح مسارها التنموي وعلى السياسات التجارية الموجهة نحو التنمية وغير ذلك من التوصيات الكثيرة التي تضمنها التقرير مثل رسم خارطة طريق للسياسة الاقتصادية الفلسطينية وضمان التماسك بين الأهداف العاجلة والأهداف الاستراتيجية.

٣٥- وشدد على ضرورة دعم التقدم الذي أُحرز مؤخراً من خلال ربط الانسحاب الإسرائيلي من غزة بخارطة الطريق، وأعرب عن استعداد الأردن للاضطلاع بدور في هذا الشأن على جميع المستويات؛ كما شدّد على ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار للشعب الفلسطيني؛ وتقديم الدعم المالي إلى الشعب الفلسطيني؛ وتعزيز قدرة المؤسسات الفلسطينية الرسمية؛ وحث المنظمات الدولية على تقديم المساعدة التقنية إلى الفلسطينيين؛ ودعم استمرار الأونكتاد في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وأخيراً، أعرب عن شكره لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على ما تبذله من جهود، كما أعرب عن شكره للدول المانحة.

٣٦- وأعرب ممثل **الصين** عن تقدير بلده لدور الأونكتاد وبرنامجه الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على مدى السنة الأخيرة. كما أشاد بتقرير الأمانة لما تضمنه من توصيات صحيحة في مجال السياسة العامة من شأنها أن تمكّن الفلسطينيين من وضع الاقتصاد على مسار الانتعاش. وقال إنه بالرغم من كون توافق آراء ساو باولو يدعو إلى تكثيف برامج المساعدة التي تقدمها الأمانة إلى الشعب الفلسطيني، مع تعزيزها بما يكفي من الموارد، فلا تزال هناك فجوة بين الواقع والاحتياجات. فالواقع أن برنامج أنشطة الأمانة يواجه خطر تقليصه نتيجة لنقص الموارد. وأعرب عن أمله بأن يولي المجتمع الدولي اهتماماً كافياً لهذه المشكلة. كما أعرب عما يشعر به بلده من قلق بالغ إزاء الكارثة الإنسانية التي تواجه الشعب الفلسطيني، ودعا المجتمع الدولي إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للصراع بين إسرائيل وفلسطين. وقال إن الصين تسلم بأن تنمية الاقتصاد الفلسطيني تتوقف على إحراز تقدم في عملية السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة الطريق.

٣٧- وأعرب ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** عن تأييده للبيانين اللذين أُدلي بهما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الآسيوية، وأعرب عن تقدير بلده للتقرير المفيد الذي أعده الأونكتاد بشأن المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني. وقال إن التقرير يبين بوضوح كيف يعيش الشعب الفلسطيني في ظل بيئة تتسم بانعدام الأمن وتفشي الفقر وحرمانه من حقوقه الأساسية. وأضاف قائلاً إن الاقتصاد الفلسطيني يواصل الانكماش مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على مستويات الفقر والطاقة الإنتاجية ورفاه الشعب. وقال إن الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب قد حُرم أيضاً من التفاعل مع الاقتصادات الإقليمية. كما أنه قد واصل تراجعه الحاد خلال السنة الماضية التي شهدت تقلصاً مستمراً في طاقة العرض نتيجة لعقود من الاحتلال وتدمير وتدهور البنية التحتية الخاصة والعامة، فضلاً عن القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، وتطبيق سياسة منهجية تتمثل في عمليات الإغلاق الداخلية والخارجية.

٣٨- وأضاف قائلاً إن من المفارقات أن تآكل الطاقة الإنتاجية الفلسطينية وتراجع قدرة الناس على تأمين قوتهم قد أفضيا إلى زيادة الواردات، الأمر الذي عاد بفوائد كبيرة على دولة الاحتلال. وأوضح أن العلاقات الاقتصادية القسرية بين الفلسطينيين وإسرائيل قد أصبحت تشكل حالة كلاسيكية لكيان محتل يستكشف جميع الفرص والإمكانيات لاستغلال المحتل بصورة منهجية. وقال إن الاعتراف بالحقوق الأساسية للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في التنمية، وتنفيذ اتفاقيات جنيف ذات الصلة بحماية المدنيين في الأراضي الخاضعة للاحتلال، ينبغي أن يشكلا المطلب الفوري للمجتمع الدولي من الكيان المحتل. وأشاد بالأونكتاد لقيامه بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في ظل هذه الأوضاع المناوئة. وأشار إلى أن هذه المساعدة ينبغي أن تستند إلى نهج مزدوج يهدف، أولاً، إلى منع تدهور الاقتصاد الفلسطيني قدر الإمكان، وثانياً مساعدة الحكومة الفلسطينية في تدعيم قدراتها المؤسسية وبنيتها التحتية استعداداً لإقامة الدولة المرتقبة.

٣٩- وأعرب ممثل **اليابان** عن دعم بلده لبرنامج الأونكتاد الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، كما أعرب عن التزام بلده بالمساعدة في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط قُدماً. وأبرز المساهمة التي قدمتها اليابان مؤخراً في عملية السلام في أعقاب الانفصال الإسرائيلي عن غزة، بما في ذلك تقديم منحة بمبلغ ٤٩,٨ مليون دولار إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعهدت اليابان، في الاجتماع الأخير بين رئيس وزراء اليابان ورئيس السلطة الفلسطينية، بالمساهمة بمنحة قدرها ١٠٠ مليون دولار لأغراض إعادة تأهيل مخيمات اللاجئين في قطاع غزة. وقال إنه من المتوقع أن تؤدي هذه المساعدة إلى توفير ١ ٦٧٠ فرصة عمل في اليوم للعاطلين عن العمل. واختتم كلمته بقوله إن اليابان تعتزم مواصلة تقديم الدعم لفلسطين في مواجهة الأزمة ومن أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. كما أعرب عن قلق حكومته إزاء حالة نقص الموارد التي يواجهها حالياً برنامج المساعدة الذي يضطلع به الأونكتاد.

٤٠- وأعرب ممثل **تونس** عن شكره للأونكتاد على تقريره القيم، كما أعرب عن شكره لممثل الأمانة على العرض الذي قدمه، وقال إنه يضم صوته إلى صوت المتحدثين باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف قائلاً إن الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال ومن تزايد القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الأشخاص والسلع، ومن تدمير البنية التحتية والقاعدة الاقتصادية، ومن سياسة الإغلاقات الصارمة المفروضة على أرضه.

٤١- وقال إن التقرير يبين مدى حدّة هذه المعاناة حسبما تنعكس في حالة الفقر الذي يعاني منه قرابة ثلثي السكان الفلسطينيين بينما يعيش ثلثهم في حالة فقر مدقع. وأوضح أن سياسة الاستيطان وبناء حاجز الفصل يزيدان من تدهور الاقتصاد الفلسطيني والزراعة والأمن الغذائي. وأشار إلى أنه لا يمكن تحسين الأوضاع الصعبة السائدة في الأرض الفلسطينية دون إيجاد حل دائم وشامل، ودون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء الدولة الفلسطينية ومواصلة تقديم الدعم الدولي للشعب الفلسطيني.

٤٢- وأضاف قائلاً إن وفده يثمّن الجهود العظيمة التي يبذلها الأونكتاد وما يقدمه من دعم إلى الشعب الفلسطيني، وهو يدعو أعضاء الأونكتاد، وبخاصة البلدان المانحة، إلى زيادة التنسيق مع هذا البرنامج ودعمه من أجل تمكين الأونكتاد من تكثيف ما يبذله من جهود لصالح الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية.

٤٣- وأعرب ممثل **بنن**، الذي تحدث باسم **أقل البلدان نمواً**، عن تقدير مجموعته لبرنامج الأونكتاد الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وأشار إلى تقرير الأمانة فلاحظ أن أغلبية الفلسطينيين يعيشون في ظل الفقر. وقال إنه

بالـــرغم من كون المساعدة الدولية تؤتي ثمارها بالفعل، فإن واقع الحال وظروف الحرب في الأرض الفلسطينية المحتلة تقوض كل جهد. وقال إن المساعدة الدولية ينبغي أن تركز على تحسين أحوال معيشة الفلسطينيين، ولكنه تساءل حول كيفية تحقيق هذا الهدف دون إحلال السلم. وقال إن من المهم بالتالي دعم كل خطوة تتخذ في اتجاه إنهاء الصراع وإحلال السلم.

٤٤- وأعرب ممثل **جامعة الدول العربية** عن تقديره للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني على مدى العديد من السنوات. وسلّط الضوء على الحقائق المفزعة التي كشفها التقرير والتي تدل على قلة التقدم المحرز. وقال إن الاقتصاد الفلسطيني هو الآن أصغر بنسبة ١٥ في المائة مما كان عليه قبل أربع سنوات، وذلك كنتيجة رئيسية للحصار المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة، وهدم المنازل وتدمير البنية التحتية، والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي. وأوضح أن الكلفـــة المقـــدرة للخســـائر المتكبدة على مدى السنوات الأربع لا تقل عن ١٠ مليار دولار. وقال إن التقرير يبين، بالإضافة إلى ذلك، أن ثلثي الفلسطينيين يعيشون دون خط الفقر وأن ثلثهم يعيشون في حالة فقر مدقع. وأشار إلى أن هذا الوضع يتطلب بذل جهود خاصة من أجل بناء المؤسسات الاقتصادية وتدعيمها في إطار عملية متواصلة. وفي هذا الصدد، قال إن جامعة الدول العربية تعتبر أن المبادرات التي تقوم بها وحدة الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تشكل خطـــوات عملـــية وتســـتحق الدعم وفقاً لخطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو. وأعرب عن أمله بأن يتم توسيع وتكثيف المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني من أجل تلبية احتياجات السلطة الفلسطينية.

٤٥- وقال إن الحالة الراهنة للاقتصاد الفلسطيني تتطلب من المانحين اعتماد مجموعة تدابير دعم خاصة تكون قادرة على الـــتعامل بإيجابـــية مع الاحتياجات الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وطلب إلى الأونكتاد والبلدان المانحة تقديم الدعم لهذا البرنامج من أجل بناء القدرات اللازمة لتحقيق السيادة الفلسطينية الكاملة والاستقلال الوطني الفلسطيني.

- - - - -